



جامعة البصرة للنفط والغاز، كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز، مجلة ادارة و اقتصاديات الطاقة



سيناريوهات محتملة لدور العوائد النفطية في تطوير الاقتصاد العراقي للمدة (2030- 2026)

سامي عبيد محمد التميمي^{1*}، جاسب عبد السادة خنجر²، شريف محمد حسن³

¹ كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز، جامعة البصرة للنفط والغاز، البصرة، العراق، sami.mohammed@uobasrah.edu.iq

² هيئة استثمار البصرة، البصرة، العراق، pgs.chasib.abd@uobasrah.edu.iq

³ شركة نفط البصرة، البصرة، العراق، shareefmh67@gmail.com

* سامي عبيد محمد التميمي، sami.mohammed@uobasrah.edu.iq

استلم في: 17 كانون الاول 2024/ قبل في: 18 ايار 2025

الخلاصة – تناول البحث في طياته دراسة وتحليل دور العوائد النفطية في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال تبني ثلاث سيناريوهات محتملة الوقوع للسنوات الخمس القادمة للمدة (2030-2026) أثر تعرض اسعار النفط وباستمرار الى تقلبات او تغيرات سواء كانت بالارتفاع او الانخفاض، وتم الاعتماد في تحليل ذلك على سنوات خمس مقارنة تمتد من 2019 الى 2023 للتنبؤ بأسعار النفط والنفقات العامة والإيرادات العامة في العراق. الهدف من ذلك هو لبيان اثر تلك التقلبات على مستوى النشاط للاقتصاد العراقي لأخذ التدابير اللازمة في حال حصول ازمتات او مشاكل مالية تكون تداعياتها كبيرة على معيشة المواطن و توفير مستوى الخدمات الضرورية اللازمة وغيرها من المتطلبات، وتم التوصل من خلال ذلك في حال ارتفعت الاسعار عن السعر المرجح له هو 66 دولار للسنوات القادمة سيكون هنالك وفرة مالية تنعكس ايجاباً على تطوير الاقتصاد العراقي من خلال استثمارها في مشاريع مدرة للدخل، اما في حال حصل العكس وانخفضت الاسعار عن مستوى 66 دولار ستكون هنالك عواقب وخيمة وجسيمة اولها هو حصول عجز في الموازنة العامة للدولة العراقية ومن ثم انخفاض في تخصيصات الانفاق العام ولاسيما الانفاق الاستثماري وبالتالي تكون العواقب غير حميدة، وبالتالي نحتاج الى وضع تدابير واتخاذ وسائل يمكنها الحد من الصدمات والازمتات التي قد تضرر بالاقتصاد العراقي.

الكلمات الرئيسية – العوائد النفطية، الاقتصاد العراقي، سيناريوهات، اسعار النفط.

1. المقدمة

للعوائد النفطية الوفيرة وبشكل فعال في فترات ارتفاعها لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؟

c. فرضية البحث

تقلبات أسعار النفط وعدم استقرارها في الأسواق العالمية مما يستلزم اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة في حال الانخفاض والاستفادة المثلى من العوائد في حال الارتفاع.

d. اهداف البحث

يهدف البحث الى الاتي:

- تحليل العوائد النفطية ودورها في تطوير الاقتصاد العراقي كونها المورد الرئيسي للموازنة.
- طرح رؤى تطويرية للاقتصاد العراقي من خلال بعض المقترحات كجذب الاستثمار الأجنبي وزيادة مخصصات النفقات الاستثمارية وإنشاء صندوق ثروة سيادي وغيرها من الإجراءات.
- التنبؤ بالآثار السلبية المحتملة الوقوع في حال انخفضت أسعار النفط.
- ويهدف أيضاً الى ضرورة استثمار الفوائض المالية جراء ارتفاع أسعار النفط.
- البحث عن مصادر دخل جديدة ترفد الموازنة العامة للدولة وتقليل الاعتماد المفرط على مصدر دخل وحيد هو النفط.

يعتمد الاقتصاد العراقي بالدرجة الأساس على النفط في عوائده المالية وتعد هذه العوائد هي العمود الفقري لاقتصاده، إذ يسهم القطاع النفطي بنحو 45% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ويمول ما يقارب 96% من إيرادات الموازنة العامة للدولة عام 2023، لذلك للعوائد النفطية أهمية كبيرة ومؤثرة بالاقتصاد العراقي، ومن هذا المنطلق نرى ان دور العوائد النفطية قد يكون متذبذب في تطوير واستقرار الاقتصاد العراقي تبعاً لحالة السوق النفطية واسعارها المتذبذبة فقد يكون ايجابياً في حال الارتفاع او بالعكس سلبياً في حال الانخفاض وعلى اثر ذلك بنينا ثلاث سيناريوهات لدور العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي في حال حصل اختلاف في أسعار النفط العالمية وماهي الإجراءات او التدابير الواجب اتباعها للتخلص من الآثار السلبية في حال حصل انخفاض كبير في الأسعار، وكيفية يمكن الاستفادة من العوائد النفطية الوفيرة في حال ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

a. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أهمية العوائد النفطية ودورها في الاقتصاد العراقي حاضراً ومستقبلاً مما يستلزم دراسة أسعار النفط وحجم النفقات والإيرادات المالية لجمهورية العراق والتنبؤ بها لسنوات خمس قادمة.

b. مشكلة البحث

كيف يمكن للعراق أن يتجاوز التحديات الناتجة عن اعتماده الكبير على النفط في تمويل موازنته العامة، والذي يشكل أكثر من 92% من إيرادات الدولة كمتوسط خلال العامين الماضيين، في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية التي تعرضه لأزمات مالية غير متوقعة عند انخفاض الأسعار، وعدم استغلاله

e. الحدود المكانية والزمانية

الحدود المكانية تتمثل في جمهورية العراق، اما الزمانية فأنها تعتمد على خمس سنوات مرجعية من 2019-2023 والتنبؤ بالخمس سنوات المستقبلية القادمة من 2026-2030.

f. بيانات البحث

تم استقاء بيانات البحث من المصادر الرسمية المتمثلة بالتقارير والنشرات والاحصاءات السنوية الصادرة من وزارتي المالية والتخطيط والبنك المركزي العراقي، ومنظمة أوبك، وتقارير منظمة اوابك.

2. الإطار المفاهيمي للعوائد النفطية ودورها في الاقتصاد العراقي

بدءً لابد من التعرف على مفهوم واهمية العوائد النفطية، وماهي اهم العوامل المؤثرة فيها، ومن ثم بيان دورها في تطوير الاقتصاد العراقي مع استعراض الهيكل العام للنفقات والاياردات في العراق وكالاتي:

a. مفهوم العوائد النفطية واهميتها

تعرف العوائد النفطية بصورة عامة على انها: تلك الايرادات او العوائد او المردودات التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام، مقابل انتاج وتصدير مورد طبيعي هو النفط الخام وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد (خالد، 2016: 56).

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في تحديد العوائد النفطية منها: (شبيب، 2019: 260) (نصيف، 2016: 481-485)

- 1- اسعار النفط الخام الاسمية: ترتبط اسعار النفط الاسمية بشكل مباشر بحجم العوائد النفطية للدول المنتجة او المصدرة للنفط الخام وبالتالي فان اي تقلب في تلك الاسعار بالاسواق الدولية لها دور مهم في تحديد حجم العوائد النفطية.
- 2- اسعار الصرف: بما ان اسعار النفط الخام تتحدد بالدولار الامريكي في الاسواق العالمية ونظراً لوجود علاقة عكسية بين سعر النفط

الخام وسعر صرف الدولار لذا فان اي تغيرات بأسعار الصرف لها انعكاساتها على القوة الشرائية للعوائد النفطية وبصورة غير مباشرة.

3- مضاربات بيع وشراء النفط الخام: تعد المضاربات على النفط في الاسواق الفورية والأجلة من أهم اسباب تقلبات اسعار النفط الخام، لأنها مبنية على اساس التنبؤ بالأسعار المستقبلية للنفط الخام، فعندما تكون التوقعات ارتفاع بالاسعار يبدأ المضاربون في الاسراع بشراء النفط الخام وبالعكس في حال كان التوقع نحو الانخفاض، وهذا ينعكس أثره على حجم العوائد النفطية.

4- الطاقة الانتاجية للنفط الخام: تلعب الطاقة الانتاجية دوراً ايجابياً في تحديد الايرادات النفطية، لان زيادة هذه القدرة تؤدي الى زيادة كبيرة في الايرادات النفطية والعكس صحيح، لان الطاقة الانتاجية تحدد كمية الامدادات والمصادر الحالية اضافة الى الصادرات النفطية المستقبلية.

5- الاحتياطات النفطية: تعتبر الاحتياطات النفطية من أهم العوامل المؤثرة على حجم الايرادات النفطية من خلال الاكتشافات النفطية الجديدة، التي يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية منخفضة تتفق مع اسعار النفط الخام الحالية ومع التقنيات الحديثة من خلال الوصول الى طبقات ومكامن نفطية جديدة تكون تكاليفها اقل، وهذا يؤدي بدوره الى زيادة كميات الاستخراج النفطي ومن ثم زيادة العوائد النفطية.

6- العوامل السياسية: كذلك تلعب العوامل السياسية دوراً في التأثير على حجم العوائد النفطية خاصة في اوقات الازمات او عدم التوازن في هيكلية السوق النفطية من عرض وطلب، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أثر قرار خفض الانتاج الذي اقرته دول اوبك لاكثر من مرة على اسعار النفط الخام، مما كان له تداعياته السلبية على تخفيض حجم العوائد النفطية لبعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام.

b. دور العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي

يتمثل دور العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي من خلال:

1- مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي: اذ يسهم القطاع النفطي في العراق بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً بامتياز من خلال اعتماده على هذا القطاع كمصدراً رئيساً للإيرادات العامة، اذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 46.60 % خلال المدة من 2004 الى 2023 كما مبين في الجدول ادناه.

الجدول 1: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق بالأسعار الجارية للمدة (2004-2023)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار*)	القطاع النفطي (مليون دولار)	نسبة مساهمة القطاع النفطي (%)	القطاع الزراعي (مليون دولار)	نسبة مساهمة القطاع الزراعي (%)	القطاع الصناعي (مليون دولار)	نسبة مساهمة القطاع الصناعي (%)	القطاعات الأخرى (مليون دولار)	نسبة مساهمة القطاعات الأخرى (%)
2004	36,463	21,102	57.9	2,530	6.9	642	1.8	12,189	33.4
2005	49,887	28,752	57.6	3,436	6.9	659	1.3	17,041	34.2
2006	68,719	37,996	55.3	4,004	5.8	1,059	1.5	25,661	37.3
2007	91,582	48,495	53.0	4,515	4.9	1,494	1.6	37,079	40.5
2008	133,981	74,374	55.5	5,155	3.8	2,256	1.7	52,196	39.0
2009	111,660	47,862	42.9	5,840	5.2	2,916	2.6	55,044	49.3
2010	138,517	62,312	45.0	7,151	5.2	3,144	2.3	65,910	47.6
2011	185,750	99,145	53.4	8,477	4.6	5,242	2.8	72,886	39.2
2012	218,032	109,113	50.0	8,992	4.1	5,934	2.7	93,993	43.1
2013	234,638	108,444	46.2	11,189	4.8	5,391	2.3	109,614	46.7
2014	228,491	100,650	44.0	11,260	4.9	4,288	1.9	112,294	49.1
2015	164,705	55,492	33.7	6,904	4.2	3,583	2.2	98,726	59.9
2016	166,602	57,358	34.4	6,626	4.0	3,753	2.3	98,865	59.3
2017	187,218	75,224	40.2	5,573	3.0	4,071	2.2	102,350	54.7
2018	227,512	102,044	44.9	6,406	2.8	4,623	2.0	114,438	50.3
2019	233,636	97,150	41.6	8,808	3.8	4,994	2.1	122,684	52.5
2020	168,534	46,827	27.8	8,985	5.3	4,592	2.7	108,130	64.2
2021	207,889	94,947	45.7	8,216	4.0	4,272	2.1	100,455	48.3
2022	286,640	165,937	57.9	4,686	1.6	7,210	2.5	108,807	38.0
2023	253,882	114,678	45.2	7,119	2.8	9,063	3.6	123,022	48.5
المجموع	3,394,338	1,547,900	932.0	135,870	88.7	79,185	44.2	1,631,383	935.1
المتوسط %			46.60		4.43		2.21		46.76

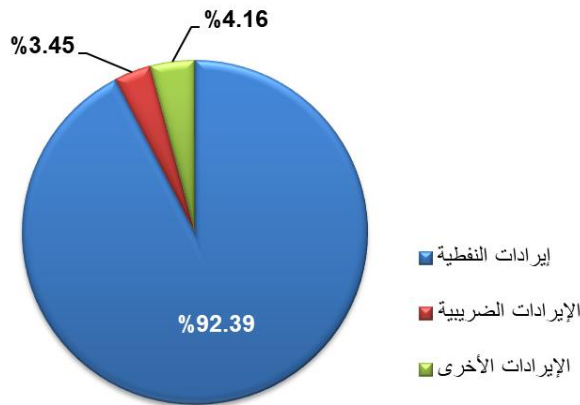
المصدر:

1. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، النشرة الإحصائية للسنوات 2004-2023.
 2. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، اعداد مختلفة من 2004-2023.
 3. النسب من اعداد الباحث على وفق الصيغة الآتية: القطاع المعني / الناتج المحلي الإجمالي * 100
 4. المتوسط تم استخراجه من قبل الباحث على وفق الصيغة الآتية: مجموع نسبة مساهمة كل قطاع / عدد السنوات.
- * تم تحويل المبالغ من الدينار العراقي الى الدولار الأمريكي اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي باستخدام سعر الصرف الأساس/ كمؤشر سنوي وليس شهري لكل سنة من سنوات الدراسة، في هذا الجدول والجدول اللاحقة.

وفي العراق تضخ تلك العوائد النفطية في المجالات الاقتصادية عن طريق الموازنة العامة إذ من خلال الإيرادات النفطية المتحصلة من بيع النفط تمول الموازنة العامة بنسبة تصل إلى أكثر من 92% كون الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مورد واحد في تمويل موازنته مع تراجع باقي القطاعات الأخرى، وهذا يعني هنالك دور كبير للعوائد النفطية في تنشيط أو تثبيط حركة الاقتصاد العراقي.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال بيانات الجدول (2) إذ أن القطاع النفطي في العراق هو المصدر الرئيس في تمويل الموازنة، حيث تشكل نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة كمؤشر المدة 2004-2023 (92.39%) وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع باقي الإيرادات الأخرى.

والشكل الآتي يوضح نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة مقارنة بنسبة مساهمة كلاً من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى كمؤشر لمدة الدراسة من 2004-2023.



الشكل 2: التوزيع النسبي للإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2023)

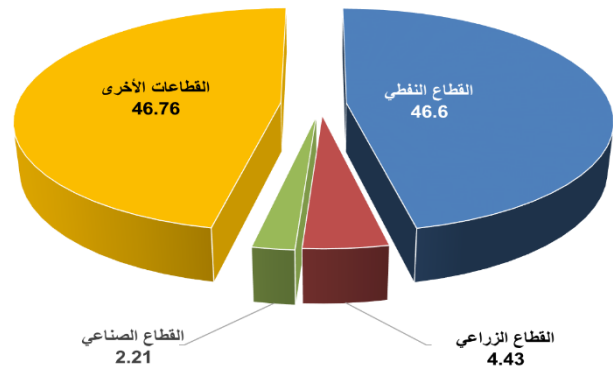
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

فنلاحظ وبشكل واضح استحواذ إيرادات القطاع النفطي على الجزء الأكبر من الإيرادات العامة ونسبة تصل إلى (92,39%) ثم تأتي بعده الإيرادات الأخرى بنسبة (4,16%) ثم بعد ذلك الإيرادات الضريبية بنسبة (3,45%) وهو ما يعكس الاختلال في هيكل الإيرادات العامة.

ايضا هنالك دور مهم للعوائد النفطية في الانفاق فنجد من خلال الجدول (3) ادناه ان أي تغير في النفقات معظمه راجع للإيرادات النفطية سلبى كان أو إيجابى.

الجدول 2: هيكل الإيرادات في العراق للمدة (2004-2023).

نلاحظ من خلال الجدول (1) هيمنة كبيرة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء فترات انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وخلال فترة الحرب على الإرهاب خلال السنوات 2015 و2016 واثناء جائحة كورونا عام 2020 فكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين (27.8% - 57.9%).



الشكل 1: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق كمؤشر للمدة (2004-2023)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ويلخص الشكل (1) أعلاه مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالعراق للمدة 2004-2023 إذ يلاحظ أن القطاعات الخدمية الأخرى احتلت المرتبة الأولى ونسبة مساهمة (46.76%) كمؤشر لمدة الدراسة ثم يأتي بعدها القطاع النفطي بالمرتبة الثانية ونسبة مساهمة (46.60%) أما المرتبة الثالثة والرابعة فكانت من نصيب القطاع الزراعي والصناعي ونسب مساهمة (4.43%) و (2.21%) على التوالي، وهذا دليل على فشل جهود الحكومات المتتالية في العراق على تنويع هيكل الاقتصاد العراقي والتخفيف من هيمنة النفط على باقي القطاعات وعدم إدارة الإيرادات النفطية بصورة صحيحة يمكن من خلالها خلق طفرة نوعية بالوضع العام للبلاد.

c. دور العوائد النفطية في تمويل الموازنة العامة

يمثل الجانب المالي للنفط فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية نفطية بصورها وأنواعها المختلفة سواء أكانت بصورة مباشرة خاصه للبلدان المنتجة والمصدرة له أو غير مباشرة للبلدان المستوردة والمستهلكة للسلعة النفطية، حيث اقتصاد هذه الدول يرتكز بصورة رئيسيه وأوليه على النفط سواء أكان ذلك في الناتج والدخل القومي أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في عملية تمويل الخطط الاقتصادية أو الميزانية العامة للدولة (كاظم، 2020: 559)

السنة	الإيرادات العامة (مليون دولار) (1)	إيرادات القطاع النفطي (مليون دولار) (2)	معدل نمو إيرادات القطاع النفطي (%) (3)	نسبة إيرادات القطاع النفطي إلى الإيرادات العامة (%) (4)	الإيرادات الضريبية (مليون دولار) (5)	معدل نمو الإيرادات الضريبية (%) (6)	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة (%) (7)	الإيرادات الأخرى (مليون دولار) (8)	معدل نمو الإيرادات الأخرى (%) (9)	نسبة الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة (%) (10)
2004	22,591	22,347	-	99	109	-	0.48	134	-	0.59
2005	27,478	26,784	20	97	336	207	1.22	358	167	1.30
2006	35,266	33,723	26	96	427	27	1.21	1,117	212	3.17
2007	44,864	43,683	30	97	1,149	169	2.56	32	(97)	0.07
2008	68,475	67,519	55	99	841	(27)	1.23	115	260	0.17
2009	47,187	44,204	(35)	94	2,850	239	6.04	133	16	0.28
2010	59,420	57,111	29	96	1,310	(54)	2.20	999	652	1.68
2011	85,469	83,838	47	98	1,524	16	1.78	107	(89)	0.12
2012	102,458	99,997	19	98	2,258	48	2.20	202	89	0.20
2013	97,571	94,921	(5)	97	2,467	9	2.53	183	(10)	0.19
2014	90,383	83,252	(12)	92	1,617	(34)	1.79	5,514	2,918	6.10
2015	56,235	43,412	(48)	77	1,705	5	3.03	11,119	102	19.77
2016	46,032	37,451	(14)	81	3,267	92	7.10	5,313	(52)	11.54
2017	65,318	54,959	47	84	5,319	63	8.14	5,039	(5)	7.71
2018	90,161	80,897	47	90	4,811	(10)	5.34	4,453	(12)	4.94
2019	91,004	83,939	4	92	3,396	(29)	3.73	3,668	(18)	4.03
2020	48,466	41,755	(50)	86	3,618	7	7.47	3,093	(16)	6.38
2021	75,229	65,704	57	87	3,128	(14)	4.16	6,396	107	8.50
2022	111,515	105,947	61	95	2,698	(14)	2.42	2,871	(55)	2.57
2023	104,370	95,714	(10)	92	4,549	69	4.36	4,107	43	3.94
المجموع	1,369,492	1,267,158	268	1,848	47,381	770	69.00	54,953	4,212	83.27
المتوسط %				92.39			3.45			4.16

المصدر:

1. البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، القطاع المالي، للسنوات من 2004-2023، متاحة على الموقع الالكتروني: <https://cbiraq.org/DataValues.aspx>
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، المؤشرات المالية، للفترة 2004-2023.
3. الاعمدة 3 و6 و9 من عمل الباحث على وفق الصيغة الآتية: $X1 * 100 / (X2 - X1)$
4. الاعمدة 4 و7 و10 من عمل الباحث على وفق الصيغة الآتية: إيرادات القطاع المعني / الإيرادات العامة * 100
5. لمتوسط تم استخراجه من قبل الباحث على وفق الصيغة الآتية: مجموع نسب إيرادات كل قطاع / عدد السنوات.

الجدول 3: هيكل النفقات في الموازنات العامة العراقية للفترة (2004-2023).

السنة	النفقات العامة (مليون دولار) (1)	النفقات الجارية (مليون دولار) (2)	معدل النمو السنوي للنفقات الجارية (%) (3)	نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة (%) (4)	النفقات الاستثمارية (مليون دولار) (5)	معدل النمو السنوي للنفقات الاستثمارية (%) (6)	نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة (%) (7)
2004	23,053	19,550	-	84.81	3,503	-	15.19
2005	24,411	19,288	(1.3)	79.02	5,122	46.2	20.98
2006	24,075	22,270	15.5	92.50	1,805	(64.8)	7.50
2007	27,564	24,422	9.7	88.60	3,142	74.1	11.40
2008	50,685	43,847	79.5	86.51	6,838	117.6	13.49
2009	44,929	42,003	(4.2)	93.49	2,926	(57.2)	6.51
2010	55,002	50,722	20.8	92.22	4,279	46.2	7.78
2011	59,521	53,263	5.0	89.49	6,257	46.2	10.51
2012	77,508	69,177	29.9	89.25	8,332	33.1	10.75
2013	91,658	83,802	21.1	91.43	7,856	(5.7)	8.57
2014	71,661	50,279	(40.0)	70.16	21,381	172.2	29.84
2015	59,558	43,852	(12.8)	73.63	15,706	(26.5)	26.37
2016	56,741	43,294	(1.3)	76.30	13,447	(14.4)	23.70
2017	63,759	49,853	15.1	78.19	13,906	3.4	21.81
2018	68,421	56,728	13.8	82.91	11,692	(15.9)	17.09
2019	94,521	73,859	30.2	78.14	20,662	76.7	21.86
2020	58,345	55,885	(24.3)	95.78	2,461	(88.1)	4.22
2021	70,931	61,743	10.5	87.05	9,188	273.4	12.95
2022	80,662	72,373	17.2	89.72	8,289	(9.8)	10.28
2023	109,566	90,956	25.7	83.01	18,610	124.5	16.99
المجموع	1,212,569	1,027,165	210.0	1,702.21	185,404	731.3	297.79
المتوسط %				85.11			14.89

المصدر:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، للفترة من 2004-2023، متاح على الرابط الالكتروني: <http://www.cbi.iq>

2. معدل النمو من عمل الباحث وفق الصيغة الآتية: $(X2-X1)/X1 * 100$
3. النسب من عمل الباحث على وفق الصيغة الآتية: النفقات الجارية أو الاستثمارية / النفقات العامة * 100

وبذلك فإن أي انخفاض أو ارتفاع في حجم التخصيصات المالية للقطاعات الاقتصادية المختلفة سينعكس سلباً أو إيجاباً على النفقات العامة للدولة وبالتالي فيكون دور النفط حساس جداً لوضع الاقتصاد العراقي.

وفي الفقرة التالية سنستعرض السيناريوهات التي يحتمل وقوعها في حال تغيرت أسعار النفط بالأسواق العالمية للسنوات الخمس القادمة من 2026 إلى 2030.

3. تحليل السيناريوهات المستقبلية المحتملة للفترة (2026-2030)

في هذا المبحث نحاول بناء سناريوهات محتملة الحدوث خلال المدة من 2026 إلى 2030 وتحليلها، لأهميتها في الواقع الاقتصادي للعراق من خلال تبني ثلاثة أنواع من السيناريوهات هي السيناريو الاتجاعي والسيناريو التنازلي والسيناريو التفاضلي، وكتطبيق حي على ذلك اعتمدنا السنوات الخمس السابقة من 2019-2023 لبناء تصور عن حقيقة تلك النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية وكذلك حجم الإيرادات العامة ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة فيها وتحركات أسعار النفط وفق أسعار سلة أوبك وكما يلي:

اذ تؤكد تجربة العراق الاقتصادية منذ خمسينيات القرن العشرين ولحد الآن على فشل الحكومات المتعاقبة في توظيف الإيرادات المتحققة في توسيع الاستثمار الإنتاجي وتوسيع الطاقات الإنتاجية غير النفطية وتهيئة المقدرات الضرورية اللازمة للانطلاق بالاقتصاد العراقي، كنتيجة لتبنيها سياسة الاندفاع نحو أقصى قدر من إيرادات النفط من دون رؤيا وطنية واضحة واستراتيجية اقتصادية محددة؛ لذا فإنها أخفقت في تحقيق هدف التخصيص الرشيد للإيرادات النفطية المتاحة والكفيلة بتحقيق هدف التنويع وزيادة فرص التشغيل وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط (خماس، 2017: 168-169).

لو ننظر من زاوية أخرى إلى طبيعة النفقات العامة بالمجمل نجد هناك اختلال واضح فيها من حيث زيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية وإذا ما انخفضت الإيرادات النفطية يتم تخفيض النفقات الجارية ولكن بشكل أقل من تخفيض النفقات الاستثمارية بمعنى التضحية تكون في العادة بالنفقات الاستثمارية، ونلاحظ أيضاً أن النفقات الاستثمارية تسير تقريباً بشكل موازي للإيرادات النفطية أما الجارية ففي بعض السنوات نلاحظ أنها أكثر من الإيرادات النفطية وذلك لأنه يتم تعويض الفارق عن طريق الاقتراض أو الفوائض المالية من سنوات سابقة كما حصل في عامي (2016 و 2020) بحكم الضغوط الاجتماعية التي ترفض تخفيضها، وفي بعض الحالات تخفض الموازنة الاستثمارية لغرض زيادة النفقات الجارية لوجود أولويات مستجدة أو طارئة كالأمّن والوباء أو تعيينات العاطلين عن العمل وغيرها من هذه الأمور (خضير، شاكر، جودة، 2022: 229).

الجدول 4: أسعار النفط وهيكل النفقات في الموازنات العامة العراقية للمدة (2019-2023)

السنة	أسعار سلة أوبك	النفقات العامة (مليون دولار)	النفقات الجارية (مليون دولار)	نسبة النفقات الجارية / النفقات العامة (%)	النفقات الاستثمارية (مليون دولار)	نسبة النفقات الاستثمارية / النفقات العامة (%)
2019	64.00	94,521	73,859	78.14	20,662	21.86
2020	41.80	58,345	55,885	95.78	2,461	4.22
2021	69.89	70,931	61,743	87.05	9,188	12.95
2022	81.14	80,662	72,373	89.72	8,289	10.28
2023	73.91	109,566	90,956	83.01	18,610	16.99
المجموع	330.74	414,025	354,815	433.71	59,210	66.29
المتوسط %	66	82,804.93	70,962.99	87	11,841.93	13

المصدر:

1. وكالة الطاقة الدولية (EIA) U.S. Energy Information Administration الرابط الالكتروني: <https://www.eia.gov>
2. أوبك، تقرير الأمين العام السنوي، للسنوات من 2019-2023، متاح على الرابط الالكتروني: <http://opecorg.org>
3. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، للمدة من 2004-2023، متاح على الرابط: <http://www.cbi.iq>
4. النسب من عمل الباحث على وفق الصيغة الآتية: النفقات الجارية أو الاستثمارية / النفقات العامة * 100

الجدول 5: هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2023)

السنة	الإيرادات العامة (مليون دولار)	إيرادات القطاع النفطي (مليون دولار)	نسبة إيرادات القطاع النفطي إلى الإيرادات العامة (%)	الإيرادات الضريبية (مليون دولار)	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة (%)	الإيرادات الأخرى (مليون دولار)	نسبة الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة (%)
2019	91,004	83,939	92	3,396	3.73	3,668	4.03
2020	48,466	41,755	86	3,618	7.47	3,093	6.38
2021	75,229	65,704	87	3,128	4.16	6,396	8.50
2022	111,515	105,947	95	2,698	2.42	2,871	2.57
2023	104,370	95,714	92	4,549	4.36	4,107	3.94
المجموع	430,585	393,060	452	17,389	22.13	20,136	25.42
المتوسط %			90.49		4.43		5.08

المصدر:

1. البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، القطاع المالي، للسنوات من 2019-2023، متاحة على الموقع الالكتروني: <https://cbiraq.org/DataValues.aspx>
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية، المؤشرات المالية، للمدة من 2019-2023
3. النسب المئوية من عمل الباحث على وفق الصيغة الآتية: إيرادات القطاع المعني / الإيرادات العامة * 100
4. المتوسط تم استخراجه من قبل الباحث على وفق الصيغة الآتية: مجموع نسب إيرادات كل قطاع / عدد السنوات.

ووفق هذه المعطيات للسنوات الخمس السابقة نستطيع ان نبني السيناريوهات للسنوات الخمس القادمة وكالاتي:

a. السيناريو الاتجائي او المرجعي

وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي (Linear Projection) لاتجاه الظاهرة وصورتها في الحاضر على المستقبل.

وفي هذا السيناريو نفترض استمرار الوضع كما هو عليه، بافتراض ان متوسط سعر برميل النفط على أساس الخمس سنوات السابقة يكون \$ 66 وان صادرات العراق النفطية تصل الى 3,500,000 مليون برميل يومياً وفق ما مثبت في الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023-2024-2025) فتكون الإيرادات كالاتي:

$$3,500,000 \times \$66 = 231,000,000 \text{ مليون دولار يومياً} \times 30 \text{ يوم} \times 12 \text{ شهر ويساوي } 83,160,000,000 \text{ مليار دولار سنوياً.}$$

كمتوسط لحجم الانفاق يصل الى حدود 83 مليار دولار وحجم ما ينفق على النفقات الجارية 71 مليار دولار والاستثمارية 12 مليار دولار، وبذلك سيكون هنالك فائض بحدود 160 مليون دولار، لكنه فائض ليس بالمستوى المطلوب وقد يكون غير حقيقي تبعاً للتغيرات التي تحدث بحجم صادرات العراق النفطية او اتفاقات منظمة أوبك التي غالباً ما يتم تخفيض حصة العراق منها لتحقيق توازن السوق النفطية، وبالتالي يبقى الوضع حرج جدياً لأي طارئ قد يحصل في متغيرات الدراسة من أسعار او نفقات او إيرادات.

b. السيناريو التشاؤمي

يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، وهي المتغيرات التي تُحدث تمزقاً أو قطعية مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، ويقوم هذا السيناريو على التطورات والقفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغييراً جذرياً.

في هذا السيناريو نفترض انخفاض أسعار النفط الى \$50 كيف سيكون الوضع؟

بافتراض ان متوسط سعر برميل النفط يكون \$50 وان صادرات العراق النفطية تصل الى 3,500,000 مليون برميل يومياً فتكون الإيرادات كالاتي:

$$3,500,000 \times \$50 = 175,000,000 \text{ مليون دولار يومياً} \times 30 \text{ يوم} \times 12 \text{ شهر ويساوي } 63,000,000,000 \text{ مليار دولار سنوياً.}$$

كمتوسط لحجم الانفاق يصل الى 83 مليار دولار وحجم ما ينفق على النفقات الجارية 71 مليار دولار والاستثمارية 12 مليار دولار، وبذلك سيكون هنالك عجز بحدود 20 مليار دولار. وهذا السيناريو يتوافق مع توقعات الطلب على النفط من قبل الوكالة الدولية للطاقة، إذ قد يصل الطلب الإجمالي على النفط إلى ذروته في عام 2029 ويبدأ بالانكماش في عام 2030، فمن المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة وغيرها من المنتجين من خارج "أوبك" بزيادة إنتاجهم، ويبلغ حالياً الإنتاج العالمي حوالي 100 مليون برميل يومياً، لكنه سيصل إلى ما يقدر بـ 106 ملايين برميل يومياً في عام 2029، ومن المتوقع أن تصل طاقة توريد النفط إلى ما يقرب من 114 مليون برميل يومياً خلال الفترة ذاتها، أي بزيادة قدرها 8 ملايين برميل يومياً. (هندرسون، 2024: 4)

وهذا العجز الذي سيتحقق جراء انخفاض أسعار النفط سينعكس مباشرة على طرق تمويل النفقات الجارية والاستثمارية في العراق ومن ثم سيؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي للبلد، إذ سنرى هنالك أزمة لا محال منها في حجم العوائد النفطية كونها مبنية على أسعار النفط التي دائماً ما تتعرض الى تغيرات وبالاتجاه السلبي وهذا ما يجبرنا الى مشاكل مالية ومن ثم مشاكل في

حجم الانفاق وعلى تطوير الاقتصاد العراقي تبعاً. وبالتالي سنضطر الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والخضوع الى شروطه منها رفع أسعار الطاقة من بينها البنزين ورفع الدعم من الصحة والتعليم وهذا السيناريو بالحقيقة لا يخدم البلد.

c. السيناريو التفاؤلي

على خلاف السيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيباً جديداً في أهمية ونوعية المتغيرات المتحركة في تطور الظاهرة وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة. (عزوزي، 2018: 2)

في هذا السيناريو نفترض ارتفاع أسعار النفط الى \$ 80 كيف سيكون الوضع؟

بافتراض ان متوسط سعر برميل النفط يكون \$80 وان صادرات العراق النفطية تصل الى 3,500,000 مليون برميل يومياً فتكون الإيرادات كالاتي:

$$3,500,000 \times \$80 = 280,000,000 \text{ مليون دولار يومياً} \times 30 \text{ يوم} \times 12 \text{ شهر ويساوي } 100,800,000,000 \text{ دولار سنوياً}$$

كمتوسط لحجم الانفاق يصل الى 83 مليار دولار، وبذلك سيتحقق فائض يصل الى أكثر من 17 مليار دولار وبافتراض أيضاً ارتفاع كميات انتاج النفط عن طريق جلب شركات انتاج حديثة ومتطورة واكتشافات جغرافية جديدة واستحداث مراكز تصدير بطاقات أوسع، في المقابل زيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعاره، او تزامناً مع ما تشهده المنطقة من صراعات وحروب بائسة من دول الاستكبار العالمي تجاه الدول الفقيرة والمضطهدة، قد تلقى بضالها على امدادات النفط ومن ثم ارتفاع الأسعار، هذه كلها سترفع من حجم العوائد النفطية، وبالتالي يمكن زيادة تخصيصات الموازنة الاستثمارية وزيادة الانفاق على البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية والصناعية وغيرها والنهوض بالاقتصاد العراقي.

ولما تقدم هذه السيناريوهات بالحقيقة تتجلى أهميتها في تنبيه صانع القرار السياسي والاقتصادي بطبيعة المشاكل والعقبات التي ستقع والنتائج المحتملة الحدوث، لذا فهي تمكنه وتسهل الامر عليه في اتخاذ وبلورة القرار الصائب وقبل ذلك التخطيط الجدي والفعال.

ويرى الباحث ان السيناريو المرجح والمحمّل من بين السيناريوهات الثلاث هو السيناريو الاتجائي الاول أي ان سعر برميل النفط لا يتعدى الـ \$70 ولا ينخفض عن \$60 وبذلك سوف يحقق العراق فائضاً في ضوء الإيرادات المتوقعة والنفقات العامة التي تقدر بـ 83 مليار دولار، لكن مع ذلك ضرورة العمل على ترشيد النفقات العامة تحسباً لأي طارئ قد يحصل في أسواق النفط العالمية الذي ستنعكس تداعياتها السلبية على الإيرادات العامة وهو ما يدفع بالعراق الى اللجوء الى الاقتراض الداخلي او الخارجي لتغطية العجز المحتمل في الموازنة العامة للدولة.

4. رؤية تطويرية للاقتصاد العراقي من خلال العوائد النفطية

كما بينا سابقاً ان العراق يحصل على إيرادات مالية نتيجة الصادرات النفطية التي تشكل الجزء الأكبر من إيراداته الأخرى واخذنا متوسط الأسعار المتوقعة للسنوات الخمسة القادمة فهي تقدر بملايين الدولار وتحقق فوائض مالية في حال ارتفع سعر برميل النفط عن السعر المحدد له في الموازنة، وهذه الفوائض من الضروري استثمارها ولو بجزء بسيط منها بالكثير من المجالات نذكر منها:

1- تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط: من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير البنية التحتية اللازمة لهذه القطاعات، ومن خلال تبني التقنيات الحديثة والمتطورة وتدريب القوى العاملة.

سياسات اقتصادية تعزز الاستثمار في القطاعات الأخرى وتقلل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل. من خلال تنفيذ هذه الرؤية، يمكن للعراق تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

5. الاستثمارات والتوصيات

5.1 الاستثمارات

من خلال ما تم عرضه يمكن تلخيص بعض الاستثمارات الآتية:

- 1- يعتمد الاقتصاد العراقي وبشكل كبير على العوائد النفطية، حيث يشكل النفط العمود الفقري للاقتصاد، إذ يساهم بنحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي ويمول حوالي 92% من إيرادات الموازنة العامة للدولة. هذا الاعتماد المفرط على النفط يجعل الاقتصاد العراقي دائماً في عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية.
- 2- التقلبات في أسعار النفط تؤثر وبشكل مباشر على الاقتصاد العراقي. ففي حال ارتفاع الأسعار عن 66 دولاراً للبرميل يمكن أن يحقق ذلك فائض مالي. أما في حال الانخفاض عن هذا المستوى، فإن ذلك سيؤدي إلى عجز في الموازنة العامة وبالتالي انخفاض في حجم الإنفاق الاستثماري، مما سيؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.
- 3- يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف في تنوع مصادر دخله، حيث لا تزال القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة تساهم بنسب ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما يجعله حساس جداً للخدمات الخارجية الطارئة، خاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط.
- 4- هناك حاجة ماسة لإصلاح هيكل الموازنة العامة، حيث تشكل النفقات التشغيلية (مثل الرواتب والاجور) نسبة كبيرة من الإنفاق العام، مما يحد ذلك من القدرة على توجيه الأموال نحو المشاريع الاستثمارية التي تعزز التنوع الاقتصادي للبلد.
- 5- أيضاً من خلال تبني السيناريوهات الثلاثة نجد حجم العوائد المالية تتغير بصورة طردية مع أسعار النفط، ومن ثم التأثير على الواقع الاقتصادي.

5.2 التوصيات

- 1- ضرورة العمل على تنوع مصادر الدخل من خلال تعزيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال العمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتطوير البنية التحتية اللازمة لهذه القطاعات، لتقليل الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي وحيد للإيرادات.
- 2- يجب زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة لتصل إلى أكثر من 40%، مع التركيز على المشاريع التي تعزز البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.
- 3- ينبغي إنشاء صندوق الثروة السيادي لاستثمار الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي يمكن استخدام هذه الأموال لتمويل مشاريع تنموية طويلة الأجل أو ادخارها للأجيال القادمة.
- 4- يجب منح دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد العراقي من خلال تحسين بيئة الأعمال وتسهيل إجراءات الاستثمار، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إصلاح القوانين المتعلقة بالاستثمار وحماية المنتج الوطني.
- 5- يجب زيادة الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات من خلال حملات توعوية تشرح أهمية دفع الضرائب في تمويل الخدمات العامة، ومكافحة الفساد الإداري في دوائر الضرائب لضمان تحصيل إيرادات عادلة وفعالة.
- 6- العمل على تحسين وتطوير النظام المصرفي ليكون أكثر كفاءة وقدرة على تمويل المشاريع الاستثمارية وتشجيع الادخار والاستثمار المحلي من خلال تحسين الخدمات المصرفية وتقديم حوافز للمدخرين وتبني التقنيات الحديثة في المصارف الحكومية والأهلية.
- 7- ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية لتحقيق استقرار أسواق النفط في الأسواق العالمية وزيادة فرص التصدير.

2- ضرورة الإسراع في استغلال الثروات النفطية الكامنة: من خلال زيادة الإنتاج وتسويق الفائض خارج حصة أوبك عن طريق إنشاء المصافي النفطية في دول الاستهلاك كسنغافورة والصين والهند وغيرها من دول الاستهلاك لزيادة القيمة المضافة للصادرات النفطية.

3- ضرورة زيادة حصة الموازنة الاستثمارية بنسبة أكثر من 40 % والتشغيلية 60 % لزيادة الانفاق على المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية والخدمية الأخرى التي من شأنها النهوض بالواقع الاقتصادي.

4- استثمار الفوائض المالية من خلال إنشاء صندوق الثروة السيادي: وفقاً لقانون الإدارة المالية الاتحادية رقم 6 لسنة 2019 المعدل المادة 19، التي نصت على " عند تجاوز الإيرادات الفعلية التقديرات في قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية، وبعد تغطية العجز الفعلي ان وجد يتم توفير الفائض لاستخدامه في موازنات السنوات التالية في صندوق سيادي" وبالتالي يمكن تفعيل هذا الصندوق واستخدام الفوائض المالية المتحققة نتيجة زيادة الإيرادات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط لاستثمارها في المجالات التي تساعد على زيادة الإيرادات وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة او ادخار جزء منه الى للأجيال القادمة (سدخان، 2023 : 234).

5- تطوير القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة. ومنها تطوير وإصلاح النظام المصرفي لان النظام المصرفي في الوقت الحالي اصبح قوة مالية وفكرية فلسفية متميزة وحاجة ملحة على مستوى الاوساط الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال تواجده في سوق المعاملات المالية الدولية وتزايد عدد البنوك في مختلف انحاء العالم، إذ يلعب القطاع المصرفي دوراً مهماً في الإصلاح الاقتصادي من خلال مهمته الأساسية كوسيط بين المدخرين والمستثمرين ، وفي العراق ويواجه النظام المصرفي صعوبات وتحديات كثيرة تتمثل في كون الانظمة المصرفية والمالية العالمية تتسم بالتطور والتقدم المستمر على غرار ما موجود في العراق (البو علي ، شعبان ، 2020 : 98)

6- زيادة الضرائب والرسوم: من خلال زيادة ثقافة الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات باتباع البرامج الإعلامية الهادفة لتوعية الأفراد بأهمية دفع الضرائب من الناحية المالية والاجتماعية والاقتصادية كونها تمثل مساهمة المواطن في تمويل الخدمات العامة التي يستفيد منها، وأن التهرب او عدم دفعها يعد مخالفة للقانون وخيانة للدولة والمجتمع، ومن جهة أخرى ضرورة اتباع نظام الحوافز المادية للعاملين في دوائر الضريبة على وجه التحديد، والذي قد يساعد في تقليل من ظاهرة الفساد الإداري مع ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ضد الموظفين الفاسدين او المخالفين للتعليمات والضوابط ومعاقبته. (علاوي، 2020 : 20-21)

7- منح دور أكبر للقطاع الخاص: لان القطاع الخاص هو العمود الفقري لاقتصاد السوق، وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر فائدة، وقد اعتمدت العديد من الاقتصادات التحول الى القطاع الخاص كآلية أساسية في الانتقال الى اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي بهدف الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص التي تنشأ عنه، وآلية التحول نحو القطاع الخاص ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بعمليات الإصلاح الاقتصادي التي اجتاحت العديد من الاقتصاديات، لان سياسات الإصلاح تهدف الى التغلب على الاختلالات الحاصلة في النشاط الاقتصادي بشكل عام والتي ينشأ قدر كبير منها من أداء مؤسسات القطاع العام وزيادة مستوى الكفاءة في الأداء الاقتصادي. وفي العراق وانطلاقاً من مبدأ التغيير الجذري في السياسة الاقتصادية للبلاد ظهرت الحاجة الى إدراك دور القطاع الخاص وحاجة البلاد اليه لتوليد الكثير من الاستثمارات الضرورية لتوسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف والمساهمة بشكل رئيسي. الا انه لايزال دور القطاع الخاص في العراق ضعيفاً نتيجة لضعف تفعيل القوانين ذات العلاقة به وهي قانون الاستثمار وقانون حماية المنتج الوطني (قاسم، 2011 : 20).

8- معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام: يعاني معدل النمو الاقتصادي من تقلبات قوية بسبب الاعتماد المفرط على النفط وزيادة حساسية الناتج المحلي الإجمالي لتقلبات أسعار النفط ومعدل التصدير في ظل عدم انتاج سياسة لمعالجة تلك الأوضاع وتنويع الاقتصاد، وتهدف رؤية العراق لعام 2030 الى ان يكون الاقتصاد العراقي متنوعاً وتنافس قادراً على توفير فرص العمل والاستثمار المدد للدخل والأرباح وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تشجيع الأعمال التجارية وتنشيط القطاع الخاص ، لذا سيكون التركيز على تفعيل القطاعات ذات القيمة المضافة العالية خاصة في الصناعة والزراعة وتحسين مناخ الاستثمار (وزارة التخطيط العراقية، 2019 : 32)

الرؤية التطويرية للاقتصاد العراقي تعتمد على الاستفادة المثلى من العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. فضرورة تبني

المصادر

- [17] س. هندرسون، "هيئة رقابة الطاقة تتوقع فائضاً كبيراً في النفط بحلول عام 2030"، معهد واشنطن، 2024. متاح على الرابط الإلكتروني: <https://info.washingtoninstitute.org>
- [18] وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، *الحسابات القومية، النشرة الإحصائية للسنوات 2023-2024*.
- [19] وكالة الطاقة الدولية U.S. Energy Information Administration (EIA). متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.eia.gov>
- [1] أوابك، *تقرير الأمين العام السنوي، للسنوات من 2023-2024*، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://oapec.org>
- [2] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، *النشرات السنوية، للمدة من 2023-2024*، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://www.cbi.iq>
- [3] البنك المركزي العراقي، *الموقع الإحصائي، القطاع المالي، للسنوات من 2023-2024*، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://cbiraq.org/DataValues.aspx>
- [4] البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، *التقرير الاقتصادي السنوي، اعداد مختلفة من 2023-2024*.
- [5] ي. ج. البوعلي و ن. ع. شعبان، دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار RCD، 2020.
- [6] ب. ع. خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، الجزائر، 2016.
- [7] ج. ع. خضير، ا. ن. شاكر، و ش. ج. جودة، "تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والتنمية البشرية في العراق للمدة 2006-2019"، جامعة وارث الأنبياء، مجلة وارث العلمية، المجلد 4، العدد 10، 2022.
- [8] س. م. سدخان و ر. ط. كواد، "احكام استثمار العوائد النفطية في التشريع العراقي"، مجلة المعهد، العراق، النصف الاشراف، العدد 12، 2023.
- [9] ر. خ. شهاب، "قياس أثر العوائد النفطية في تحسين مسار الموازنة العامة في العراق للمدة 2003-2018"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 34، 2019.
- [10] ع. عزوزي، "السيناريوهات في الدراسات المستقبلية"، مجلة الجزيرة، العدد 16809، 2018. متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.al-jazirah.com/index.htm>
- [11] س. م. علاوي، "آلية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في الاقتصاد العراقي"، مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة تربية وعلوم انسانية، العدد الخاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للإنجازات البحثية الحديثة، 2020.
- [12] قانون رقم (13) لسنة 2023 الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات (2023-2024-2025)، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4726.
- [13] ب. ج. كاظم، "دور الإيرادات النفطية لتعزيز التنمية الاقتصادية العراقية حالة دراسية"، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد 16 العدد 45، 2020.
- [14] س. ق. محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، 2011.
- [15] ن. مجدي، مفاهيم اقتصادية اساسية: الناتج المحلي الإجمالي، صندوق النقد العربي، دولة الامارات العربية المتحدة، ص 7-8، 2021.
- [16] ث. م. نصيف، "أثر العائدات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق: دراسة تحليلية للفترة من 2004-2013"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع، العدد 4، 2016.

Possible Scenarios for the Role of Oil Revenues in Developing the Iraqi Economy for the Period (2026-2030)

Sami Obaid Mohammed ALTmimi^{1,*}, Chasib Abdulsada Khanjar², and Shareef Mohammed Hassan³

¹College of Industrial Management for Oil and Gas, Basra University for Oil and Gas, Basra, Iraq, sami.mohammed@uobasrah.edu.iq

²Basra Investment Commission, Basra, Iraq, pgs.chasib.abd@uobasrah.edu.iq

³Basra Oil Company (BOC), Basra, Iraq, shareefmh67@gmail.com

*Sami Obaid Mohammed ALTmimi, sami.mohammed@uobasrah.edu.iq

Received: 17 December 2024/ Accepted: 18 May 2025

Abstract—The research included a study and analysis of the role of oil revenues in developing the Iraqi economy by adopting three possible scenarios for the next five years for the period (2026-2030) due to the continuous exposure of oil prices to fluctuations or changes, whether rising or falling. The analysis was based on a comparison of five years extending from 2019 to 2023 to predict oil prices, public expenditures and public revenues in Iraq. The aim of this is to show the impact of these fluctuations on the level of activity of the Iraqi economy to take the necessary measures in the event of crises or financial problems that have major repercussions on the citizen's livelihood and the provision of the necessary level of services and other requirements. It was concluded through this that if prices rise above the expected price of \$66 for the coming years, there will be a financial surplus that will be positively reflected in the development of the Iraqi economy by investing it in income-generating projects. However, if the opposite happens and prices fall below \$66, there will be dire and serious consequences, the first of which is a deficit in the general budget of the Iraqi state and then a decrease in the allocations of public spending, especially investment spending, and thus the consequences will be unfavorable. Therefore, we need to put in place measures and take means that can limit the shocks and crises that may harm the Iraqi economy.

Keywords—Oil revenues, Iraqi economy, scenarios, oil prices.